قراءة في العلاقة بين صوفية وفقهاء المغرب الأوسط ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين (ق13-15م).

د. عبيد بوداود‡

تنوعت علاقة الصوفية بمجتمع المغرب الأوسط خلال الثلث الأخير من العصر الوسيط، فإذا كان البعض قد فضّل حياة عزلة صرفة، فإن البعض الآخر تعدّدت علاقاته مع مختلف فعاليات المجتمع، وتلقى وقدّم خدمات مختلفة، مما قد يدفعنا إلى مراجعة تلك النظرة تجاه التصوف ورجاله، والتي ظلت تتردد و لفترة طويلة على أنه انعزال بالكليّة.

ويبدو أنّ مواقف رجال التصوف من المجتمع ظلت تتحكم فيها الظروف والقناعات الشخصية، مما يصعب معه إصدار أيّ حكم مطلق حيال الظاهرة بل وعلى التصوف عموما. ولكن ومع ذلك نعتقد أن تشخيص علاقات المتصوفة مع رجال السلطة والفقهاء وعامة الناس، وتحديد مواقفهم من مختلف قضايا عصرهم، والأعباء التي اضطلعوا بها كفيل بتحديد موقع أولئك المتصوفة من مجتمع المغرب الأوسط خلال الفترة المذكورة. وإنّ تحديد هذا الموقع يمكّننا من تقييم دور الصوفية في الصيرورة التاريخية لذلك المجتمع إيجابًا أو سلبًا، أو هما معًا.

ظل التعايش والتقدير المتبادل يسود العلاقة بين صوفية وفقهاء المغرب الأوسط طوال القرون الثلاثة الأخيرة من العصر الوسيط تقريبا، على الرغم من أن الأحداث المبثوثة هنا وهناك قد توحي أن الاختلاف والتوتر كان هو المتحكم في هذه العلاقة، من ذلك العناصر التي كانت وراء حمل الخليفة الموحدي أبي يوسف يعقوب ابن يوسف على اتخاذ قرار إشخاص الولي أبي مدين إلى مراكش، حيث جاء في سرد أسباب الحادث ومن كان وراءه ما يلي: "ولم يزل سيدي أبو مدين ببجاية مقيما وحاله يزداد على مرّ الأيام رفعة وتعظيما، والوفود ترد عليه من الآفاق، وذوو الحاجات يقصدونه وُحدانا ومع الرفاق... وقال له في سعايته به يا أمير المؤمنين إن هذا الرجل نخاف منه على دولتكم فإن له شبها بالإمام المهدي، وله أتباع

‡- د. عبيد بوداود- أستاذ محاضر أ في تاريخ المغرب الإسلامي- قسم التاريخ- جامعة معسكر.

كثيرون، وأصحاب في كل بلد. فوقع ذلك في قلب الخليفة يعقوب المنصور، وأهمّه شأنه فبعث إليه في القدوم عليه ليختبر أمره..."[1]

وعلماء الظاهر المقصودين هنا طبعا هم الفقهاء، ويتضح مما سبق ذكره أن أسباب السعاية تعود أساسا إلى التعارض الفكري بين الصوفية والفقهاء، على اعتبار أن بعض الفقهاء كانوا ينكرون كرامات الأولياء، بالإضافة إلى تعاظم مكانة الأولياء لدى العامة بالتفاف الكثير من الطلبة والمريدين حولهم، وكأنهم بهذه المكانة قد سحبوا البساط من تحقيقت أقدام الفقهاء، بينما يأتي السبب المتعلق بقلب نظام الحكم "إن هذا الرجل نخاف منه على دولتكم..." ذريعة لحمل الخليفة على التخلّص منه، وبالتالي يتخلص الفقهاء من منافس خطير. والواقع أن أبا مدين كان في ذلك الوقت شيخا طاعنا في السن[2]، ولم يظهر أي ميل نحو العمل السياسي.

إن انطباعا خاطئا قد نخرج به إذا اعتقدنا أن هذا الحادث المتزل يعكس العلاقة الطبيعية بين صوفية وفقهاء بلاد المغرب الأوسط، بل إن العكس هو الذي يكرّسه الواقع والأحداث التاريخية، حيث ظلت العلاقة بين الطرفين حسنة في عمومها، وذلك لاعتبارات عديدة:

أولها: إن أغلب المتصوفة، إن لم نقل كلهم، على الأقل خلال فترة سيادة التصوف النظري، وحينما كان التصوف نخبويا، وهذا ما ينطبق على فترة القرن السابع الهجري وبدرجة أقل القرن الثامن الهجري – كانوا فقهاء بأتم معنى الكلمة، حيث جمعوا بين الفقه والتصوف تحصيلا وتدريسا وتأليفا.

وهناك أمثلة عديدة تؤكد هذه الحقيقة، نكتفي بذكر النماذج الآتية:

1– أبو القاسم أحمد بن عثمان بن عجلان القيسي (ت 675هـ): "كان معتنيا بحمل علم الفقه والحديث والقراءات وعلم العربية..."[3].

2– أبو عبد الله محمد بن علي القصري: "كان عالما بالفقه وأصول الفقه، بارعا في علم العربية، متقدما في علم التصوف، سيدا في طريق الانقطاع"[4].

3– أبو الحسن علي بن عمران بن موسى المليانى (ابن أساطير): "كان له علم بالفقه وأصول الدين والتصوف وعلوم الحكمة"[5].

4- أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن الخطيب: " كان له علم بالنحو والمنطق وأصول الدين وأصول الفقه والحكمة والتصوف"[6].

وظلت الأوصاف أي الجمع بين علمي الفقه والتصوف لصيقة بأغلب المتصوفة خاصة في الفترة المذكورة سالفا، لذلك لا ننتظر أن يحدث تعارض أو تصادم كبير لا سيما في جوهر العقيدة بين المتصوفة والفقهاء، مادام أن المتصوفة يراعون علم الفقه ويقرّون بأهميته وأولويته، حيث جاء في مقارنة بين الفقه والتصوف ما يلي: "حكم الفقه عام في العموم، لأن مقصده إقامة رسم الدين، ورفع مناره وإظهار كلمته، وحكم التصوف خاص في الخصوص، لأنه معاملة بين العبد وربه، من غير زائد على ذلك. فمن ثم صح إنكار الفقيه على الصوفي، ولا يصح إنكار الصوفي على الفقيه، ولزم الرجوع من التصوف إلى الفقه، والاكتفاء به دونه. ولم يكف التصوف عن الفقه بل لا يصح دونه، ولا يجوز الرجوع منه إليه إلا به..."[7].

وكانت المقارنة، والتي جاءت في شكل قناعة فكرية، خلاصة لمرحلة واسعة من المخاض للعلاقة بين التصوف والفقه في العالم الإسلامي برمته.

ولم يشهد المغرب الأوسط، ذلك الصراع المرير بين التصوف والفقه (المتصوفة والفقهاء) مثلما عرفه المشرق العربي حيث سيق العديد من المتصوفة إلى المحاكمة التي انتهى بعضها بإصدار أحكام القتل في حق بعض رجال التصوف[8] الذين أظهروا بعض الانحراف عن جوهر العقيدة، في الوقت الذي وجد فيه المتصوفة المتشبثين بدينهم القويم احترام الفقهاء منذ البداية[9].

ونعتقد أن الظهور المتأخر للتصوف في بلاد المغرب الأوسط مقارنة مع بلاد المشرق الإسلامي، هو الذي هذّب هذه العلاقة، حيث أصبح التصوف معروفا، ولا يشكل جديدا، إذ في العادة يلقى كل جديد معارضة كبيرة.

ثانيها: ابتعاد التصوف ببلاد المغرب الأوسط عن التيار الفلسفي، حيث أن أغلب متصوفة هذه البلاد ابتعدوا عن التيار الفلسفي بكل ما يحمله من تعقيد وتأويل. بل تخندق المتصوفة والفقهاء إلى جانب بعضهما للذود عن الشريعة من غلاة المتصوفة والمنحرفين، وكانوا من أول المدافعين عن السنة. ونتوقف هنا عند الدور البارز الذي قام به أحمد زروق الفاسي البرنسي، والذي عاش فترة طويلة ببلاد المغرب الأوسط وخاصة في بجاية، حيث تصدى للكثير من البدع التي جاء بها بعض المحسوبين على التيار الصوفي، سواء من

خلال المؤلفات التي أنتجها مثل قواعد التصوف وأصول الحقيقة وغيرهما، أو من خلال انتصابه للتدريس، أو التلاميذ الذين خلّفهم من ورائه، وكان لهم دور في الحياة الفكرية بهذه البلاد[10].

وتزامنت حياة أحمد زروق (القرن التاسع الهجري) مع انتشار التصوف العملي على حساب التصوف النظري، حيث تراجع مستوى الثقافة الذي عهدناه عند المتصوفة الأوائل (متصوفة القرن السابع الهجري). وطغى التصوف العملي، وما كرّسه من أعمال الحضرة، وما رافقها من سلوكيات مثل الغناء والرقص وغيرهما. وهذا ما جعل الفقهاء يتصدون لهذه السلوكيات، واعتبروها انحرافا عن الدين القويم. وإن كتب النوازل التي تعود إلى هذه الفترة تعكس حجم النقاش الذي دار من حول هذه القضايا بين الطرفين.

ومما يمكننا أن نستشهد به في هذا المقام ما ورد في تعريف الصوفي أبي هادي مصباح ابن سعيد الصنهاجي: "...وكانت بينه وبين الفقهاء منافرة. وله مجلس معروف مع فقهاء تلمسان وّبخهم هو وزجرهم السلطان عنه. وأراد قاضي الجماعة أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الهواري التونسي شارح ابن الحاجب توبيخه لنزوله بجامع الزيتونة من تونس (ورقصه) بتلامذته في صحن الجامع، ولغط بما يفعل ثم كفّ لسر رآه من أحوال الفقراء "[11].

فالاختلاف هنا كما هو واضح، بسبب سلوكيات هذا الصوفي وتلامذته، والمتعلقة بالرقص في صحن المسجد. هذه الأعمال وغيرها التي ظلت محلّ انتقاد صريح من قبل العديد من الفقهاء.

وهناك حادثة أخرى، تتمثل في عدم مشاركة الفقيه المتصوف منصور بن علي بن عبد الله الزواوي (710هـ– كان حيا بعد 770هـ)[12] فقهاء غرناطة في تكفيرهم لرجل اتهم بالنيل من الله جل جلاله، والرسول صلى الله عليه وسلم: "وشك في القول بتكفيره، فقال القوم بإشراكه في التكفير...إذ كان كثير المشاحّة لجماعتهم، فأجلت الحال عن صرفه عن الأندلس في أواخر شعبان عام 765هـ"[13].

وتكشف هذه الحادثة عن التعارض الفكري بين الصوفية والفقهاء، وهذا ما نلمسه من خلال تحفظ الصوفية في إصدار أحكام تجاه الآخرين مهما كانت الصفة التي هم عليها، وما بالك بالتفكير، وكذلك من خلال عبارة "كان كثير المشاحّة لجماعتهم"، مما يبيّن أن هذا الاختلاف لم يكن حادثة منعزلة، بل كان كثير التكرار. ولهذا السبب طرد من الأندلس، واستقر بمدينة تلمسان. وهذا ما يكشف عن جو التسامح الفكري في بلاد المغرب الأوسط، حيث لم نسجل أن الاختلاف بين الفقهاء والصوفية قد وصل إلى درجة التفكير مهما عظم. وقد نتفهم موقف فقهاء الأندلس الذين كانوا يحرصون على صيانة وحدتهم الدينية

والمذهبية لاتصالهم المباشر بالعدو النصراني، وكذلك لمظاهر الاستهتار بالدين الإسلامي التي كانت تميّز سلوكيات بعض الطوائف التي تظهر الإسلام وتبطن غيره.

بينما كانت علاقة الولي إبراهيم التازي بالفقهاء أكثر تسامحا، وإن كانت توحي أن الاختلاف بين الطرفين كان قائما: "وكان سيدي إبراهيم يحب العلماء ويكرمهم، ويوسع لهم في مجلسه ويقدمهم، وربما كان في متفقهة الوقت من ينكر عليه أحواله، ويزهد الناس في الوصول إليه، فإذا بلغ ذلك لسيدي إبراهيم تبسّم وقال أمرنا إلى الله. وكان يقول الفقيه من يفقه عن الله ويرغب فيما عند الله، ويزهد فيما عند الناس. أما من يطلب العلم ليباهي به العلماء أو ليصرف به وجوه الناس إليه وليحظى بالمنزلة عند الأمراء، فذلك ساقط عند الله إذ ليس من أهل الخشية لجلال الله، يَعيب الناس بما فيه ويرى الفضل له عليهم ويدّعيه"[14].

ويتضح من هذه الفقرة، أن الصراع بين الفقهاء والصوفية، كان لاكتساب المزيد من التأييد الشعبي، والظفر بالمكانة الرفيعة لدى مختلف شرائح المجتمع حكّاما ومحكومين. وظلّ الفقهاء يعتبرون أحوال الصوفية لا سيما ما تعلّق منها بأعمال الحضرة انحرافا عن الدين، وشكّلت أهم مواطن انتقاداتهم.

ولقد تصاعدت الانتقادات الموجهة إلى هذه السلوكيات في القرن التاسع الهجري من بعض الفقهاء مثل أبي عبد الله محمد بن مرزوق (ت 842هـ) وأبي القاسم العبدوسي (ت 837هـ) الذين رموا أصحابها بأمور كالرافضية والسحر[15]، وكذلك من داخل البيت الصوفي، وهذا ما نستنتجه من خلال الرسالة التي وجهها أحمد زروق إلى بعض إخوانه، ينصحهم فيها بأمور منها: لزوم الصلوات الخمس ومجانبة أهل العناد، ووجوب تقديم الدعاء لطلب أي حاجة والقيام بحقوق الخلق وغيرها. كما نصحهم بتجنب خصال خمس[16]، وختمها بقوله: "وإياكم وخلطة فقراء هذا الزمان فإنهم جذام إلاّ من قلّ"[17].

ويظهر أن ردّ الفعل هذا لم يكن موجّها إلى التصوف في حدّ ذاته، بل إلى ما علق به من رسوم، ولم يكن مقتصرا على المغرب الأوسط، وإنما عمّ الكثير من البلاد الإسلامية، وهذا ما يستنتج من كلام ابن قيم الجوزية: "...فإن الآفات كلها تحقيقت الرسوم والتقيّد بها، ولزوم الطرق الاصطلاحية، والأوضاع المتداولة الحادثة، هذه هي التي قطعت أكثر الخلق عن الله، وهم لا يشعرون، والعجب أن أهلها هم المعروفون بالطلب والإرادة والسير إلى الله، وهم– إلا الواحد بعد الواحد– المقطوعون عن الله بتلك الرسوم والقيود"[18].

وعلى العموم، ورغم التعارض الفكري بين الطرفين "الفقهاء والمتصوفة" في بعض الأفكار والتصورات ومنهج التفكير، إلاّ أن العلاقة بينهما في بلاد المغرب الأوسط غلب عليها التعايش، وقد تكون السلطة قد لعبت دورًا في توازن القوى بين الجانبين، وإن احتدام الصراع في أواخر القرن التاسع الهجري– الذي ظلّ في حدود المعقول– يلمّح إلى غلبة التيار الصوفي الذي سوف يسيطر على بقية التيارات الفكرية الأخرى في هذه البلاد ابتداء من القرن العاشر الهجري.

الهوامش:

1- ابن صعد التلمساني محمد بن أحمد، النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب، الخزانة العامة، الرباط، رقم: ك 1292، و121 ظ. أنظر كذلك الصومعي التادلي أحمد، كتاب المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى، تحقيق علي الجاوي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1996، ص164.

2- لم تحقيقدّد المصادر التاريخية عمر الشيخ أبي مدين بدقة بسبب عدم معرفة تاريخ ولادته، والتي يفترض أن تكون مع مطلع القرن السادس الهجري، أما وفاته فكانت سنة 594هـ. لذلك يبدو أنه عمّر مدة طويلة.

3- الغبريني أبو العباس أحمد، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق رابح بونار، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص116.

4- نفس المصدر، ص170.

5- نفس المصدر، ص199.

6- نفس المصدر، ص201.

7- زروق البرنسي الفاسي أحمد بن أحمد، قواعد التصوف، تحقيق محمد زهري النجار، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط3، 1989،ص15.

8- يحي هويدي، تاريخ فلسفة الإسلام في القارة الإفريقية، الجزء الأول في الشمال الإفريقي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1965،ص297.

9- محمد جلال شرف، دراسات في التصوف الإسلامي، شخصيات ومذاهب، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص 18.

10- المهدي البوعبدلي، "الحياة الفكرية ببجاية في عهد الدولتين الحفصية والتركية وآثارهما" مجلة الأصالة، العدد 19، ص143، المهدي البوعبدلي، "ظهور السلفية في الجزائر"، مجلة دراسات مغاربية، العدد الأول، أكتوبر 1988، ص101.

11- ابن قنفذ القسنطيني أبو العباس أحمد، أنس الفقير وعز الحقير، تحقيق محمد الفاسي وأدولف فور، مطبعة أكدال، الرباط، 1965، ص49.

12- راجع ترجمته عند التنبكتي أحمد بابا، نيل الإبتهاج بتطريز الديباج، تقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات دار الكاتب، طرابلس الغرب، الجماهيرية، ط2، 2000، ص 611-613.

13- ابن الخطيب لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، المجلد الثالث، 1975، ص325.

14- ابن صعد التلمساني، روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين، المكتبة الوطنية، الجزائر، رقم 2596، و 14 ظ.

15- الفكون عبد الكريم، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تحقيق أبي القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1987، ص144.

16- راجع نص الرسالة كاملة في نفس المصدر، ص194-196.

17- الفكون عبد الكريم، نفس المصدر، ص196.

18- ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1408 هـ/ 1988م، الجزء الثالث، ص176.